جيش الدفاع الإسرائيلي

امر رقم ۱۸۳۷

امر بشأن المخالفات الإدارية (تعديل رقم ٣) (يهودا والسامرة)، ٧٨٠- ٢٠٢٠

بموجب صلاحياتي كقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، وبما انني اعتقد ان الامر ضروري لصالح السكان في المنطقة، انني امر بما يلي:

تعديل المادة ٢ . في المادة ٢ من الامر بشأن المخالفات الإدارية (يهودا والسامرة) (رقم ١٢٦٣) ٩٧٤٩- العديل المادة ٢ من الامر الأساسي"):

- (أ) بدل الفقرة (أ) يأتى:
- "(أ) تحدد في الذيل لكل مخالفة إدارية غرامة التي يمكن فرضها بطريقة أداريه (فيما يلي-غرامة أداريه)؛"
 - (ب) بعد المادة (ب) يأتي:
- "((-1) لا تقرض غرامة إدارية على مخالفة ادارية مستمرة الا على المدة التي تلى الموعد المحدد في الأخطار كالمذكور في المادة (-1)."
 - (ج) الفقرة (ج) تحذف؛
- تعديل المادة ٣ ٢٠ في المادة ٣ (ب) من الامر الأساسي، تمحى الكلمات "وكذلك إذا قدم اعتراض ولم تدفع الغرامة قبل إصدار القرار في الاعتراض، حسب نسبتها المعدلة يوم اصدار القرار فيه".
 - تعديل المادة ٥ من الامر الأساسي-
- (أ) في الفقرة (أ)، يأتي بدلها: " يعين رئيس الإدارة المدنية او من خوله لهذا الغرض، مفتش بموجب المادة ٧ من الأمر بشأن فرض تعليمات الصحة العامة (فايروس الكورونا الجديد ٢٠١٩) (الحجر الصحي المنزلي وتعليمات متفرقة) (يهودا والسامرة) (رقم ١٨٣٨) (تعليمات مؤقتة)، ٥٧٨٠-٢٠٠، يتلقى المفتش تأهيل ملائم لتأدية واجبه بالنسبة للمخالفات الإدارية التي في نطاق صلاحياته.
 - (ب) الفقرة (ب) تحذف.
 - حذف المادة ٦ ع. المادة ٦ من الامر الأساسي تحذف.
 - تعديل المادة ٧ من الأمر الأساسي-
 - (أ) في الفقرة (أ)، بدل المذكور فيها، يأتي:

- "(أ) كان للمفتش أساس معقول للافتراض ان شخص نفذ مخالفة عقوبتها غرامة إدارية محددة وفق المادة ٢، يجوز له ان يفرض عليه الغرامة الإدارية المحددة لها.
 - (ب) بعد المادة (ب) يأتي:
- "(ب١) حددت لمخالفة إدارية غرامة لمخالفة مستمرة، لا تفرض الغرامة بسبب المخالفة المستمرة، الابحال تم الارفاق لإخطار الغرامة جراء المخالفة كالمذكور في الفقرة (ب)، اشعاراً بموجبه بحال لم يصلح الخلل لغاية الموعد المحدد في الاشعار، تفرض على المُغَرم غرامة جراء مخالفة مستمرة؛ يشار في الاشعار على قيمة الغرامة الإدارية المتوقعة بسبب المخالفة المستمرة."
 - (ج) في الفقرة (ج)، بدل الرقم "١٥" يأتي: "٣٠".

إضافة المادة ٧ أ . بعد المادة ٧ يأتي:

- "٧أ. (أ) ابلغ مُغَرم اخطار وفق المادة ٧ يحق له تقديم طلب لإلغاء الاخطار للمدعي تحقق أحد الأسباب التالية، يحق له الغاء الاخطار:
 - (١) لم تنفذ المخالفة او لم تنفذ على يد المُغَرم؛
- (٢) ظروف الحادث بشكل عام غير ملائمة لاستمرار الإجراءات.
- (ب) يصدر المدعي قراره المفصل خلال مدة معقولة، بمراعاة الظروف، ويبلغ قرارة للمستدعي.
- (ج) يدون المدعي، في سجلاته، جميع الإخطارات التي تم الغائها بموجب هذه المادة والأسباب لإلغائها.
 - (د) تقديم طلب للإلغاء الاخطار لا تأجل موعد دفع الغرامة.
- (ه) لاجوز لشخص الذي قدم طلب لإلغاء الاخطار، كالمذكور في هذه المادة، الإعلان عن رغبته للمحاكمة، قبل تبليغه قرار المدعي؛ رفض المدعي الطلب لإلغاء الاخطار، يجوز للمستدعي الإعلان، خلال ٣٠ يوم من يوم إبلاغه قرار المدعي عن رغبته لتقديمه للمحاكمة، حتى بحال تم دفع الغرامة قبل اصدار قرار المدعى بشأن رفض الطلب.
- (و) يحق للمدعي النظر في طلب الذي قدم بعد الموعد المحدد في الفقرة (أ)، إذا اقتنع ان الطلب لم يقدم في الموعد المحدد بسبب ظروف ليست تحت سيطرة المستدعي والتي منعته من تقديمه في الموعد المحدد وتم تقديم الطلب مباشرة بعد زوال المانع.

حذف المواد ۷. المواد ۸ حتى ۱۰-تحذف.

- تعديل المادة ١١ . . في المادة ١١ من الامر الأساسي، في تعريف "محكمة"، بدل المذكور فيها، يأتي: "بما في ذلك محكمة عسكرية."
 - تعديل المادة ١٢ ٩. في المادة ١٢ من الامر الأساسي-
- (أ) المذكور فيه يعلم ب-(أ) ويأتي بدله: " ابلغ شخص عن رغبته المثول امام المحكمة جراء مخالفة وفق المادة ٧(ج)، يقدم المدعي لائحة اتهام ضده، الا بحال قرر عدم فعل ذلك، لأسباب خاصة يدومها.
 - (ب) بعد الفقرة (أ) يأتي:
- "(ب) يحق للمحكمة تنفيذ إجراءات المحاكمة حتى بحال وقع تأخير في ابلاغ القرار وفق المادة ٧(ج)، إذا اقتنعت المحكمة ان الطلب لم يقدم في الموعد المحدد بسبب ظروف ليست تحت سيطرة المستدعي والتي منعته من تقديمه في الموعد المحدد وتم تقديم الطلب مباشرة بعد زوال المانع، او لأسباب أخرى تفصلها في قرار ها."
- تعديل المادة ١٤ من الامر الأساسي، بدل الكلمات "لم تدفع غرامة إدارية بشأن نفس الغرامة" يأتي: "لم يتم تسليم اخطار بشأن فرض الغرامة؛ لا تمس هذه المادة بصلاحية المدعي لتقديم لائحة اتهام بحال أعلن مستلم الاخطار عن رغبته للمثول امام المحكمة بسبب المخالفة".
 - تعديل المادة ١٥ ١١. في المادة ١٥ من الامر الأساسي-
 - (أ) بدل الفقرة (أ)، يأتي:
- "(أ) تدفع الغرامة الادارية خلال ٦٠ يوم بعد تسليم الاخطار بشأن فرضها وفق المادة ٧(أ) عدا بحال أعلن المُغَرم، خلال المدة المحددة لذلك، عن رغبته للمثول امام المحكمة بسبب المخالفة."
 - (ب) الفقرة (ب) -تحذف؛
 - (ج) في الفقرة (ج)، في كل مكان تتواجد فيه الكلمة "مسجل"-يأتي الكلمة "مفتش".
 - تعديل المادة ١٦ ١٦. في المادة ١٦ من الامر الأساسي-
- (أ) في نهاية الفقرة (أ)، يأتي في نهايتها "بالنسبة المحددة في المادة ١٧٤ من الامر بشأن تعليمات أمن."
 - (ب) الفقرة (ب)-تحذف.
 - (ج) بعد الفقرة (ج) يأتي:

- "(د) يحق لمدعي اعفاء شخص من دفع القيمة اضافة التأخير كالمذكور في الفقرة (أ)، كلها او جزء منها، بحال تبين له ان التأخير بدفع الغرامة في الموعد المحدد نتج جراء أحد الاسباب التالية:
- (۱) لم يتمكن المغرم من دفع الغرامة في الموعد المحدد لأسباب لا تتعلق فيه؟
- (٢) السبب ادانة المغرم بقيمة إضافة التأخير هو خطأ الناجم عن سلطات المنطقة.

تعديل المادة ١٧ ١٣. في المادة ١٧ من الامر الأساسي، بدل الكلمة "مادة" يأتي: "قانون".

تعديل المادة ٢٣ ١٤. في المادة ٢٣ (ج) من الامر الأساسي، الكلمات "او للمسجل" – تحذف.

تعديل المادة ٢٤ م. في المادة ٢٤(٢) من الامر الأساسي، الكلمات " او مسجل " – تحذف.

بدء سريان هذا الامر بيوم توقيعه.

الاسم ۱۷. يسمى هذا الامر: "امر بشأن المخالفات الإدارية (تعديل رقم ۳) (يهودا والسامرة) (رقم ۱۸۳۷)، ۷۸-۲۰۰.

ألسوف نسداف بسدان ٢٠٨٠ قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ٣١ آذار ٢٠٢٠